مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

تحديث وتطوير التعليم العالي في الجمهورية اليمنية

لمحة عامة ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع للقادة الإداريين ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧م

د. محمد بن محمد مطهر

ISSN: 2226-5759 ISSN Online: 2959-3050 DOI:10.58963/qausrj.v1i4.92

Website: qau.edu.ye

المقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض موجز لتطوير التعليم العالي في اليمن، والواقع الحالي للتعليم العالي مع التركيز على أوجه القوة والضعف والفرص والتحديثات التي تواجه التعليم العالي والجهود الحالية والمستقبلية لتطوير مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني وعلى المستوى المؤسسي مع التركيز على بشكل خاص على التعليم الجامعي، وأخيراً تقدم الورقة عدداً من التوصيات التي ستساعد على الانتقال بالتعليم العالي من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي المنشود.

تحديث وتطوير التعليم العالي
في الجمهورية اليمنية
" لمحة عامة "

ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع للقادة الإداريين
٢٦ – ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧م

إعداد الدكتور/
محمد بن محمد مطهر

المقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض موجز لتطوير التعليم العالي في اليمن، والواقع الحالي للتعليم العالي مع التركيز على أوجه القوة والضعف، والفرص والتحديثات التي تواجه التعليم العالي، والجهود الحالية والمستقبلية لتطوير مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني وعلى المستوى المؤسسي مع التركيز على بشكل خاص على التعليم الجامعي، وأخيراً تقدم الورقة عدداً من التوصيات التي ستساعد على الانتقال بالتعليم العالي من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي المنشود.

أولاً: نظرة عامة حور تطوير وواقع التعليم العالي في اليمن

تود بداية التعليم العالي في الجمهورية اليمنية إلى عام ١٩٧٠، وذلك بإنشاء النواة الأولى لجامعة صنعاء، والتي تمثلت بافتتاح كلية التربية، وكلية الشريعة والقانون، وبافتتاح كلية التربية العليا بجامعة عدن، وقد استمر افتتاح كليات جديدة في كل من الجامعتين عبر عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

وفي عام الوحدة المباركة ١٩٩٠ كانت الجامعتان قد تطورتا من مجموعة صغيرة من الكليات إلى جامعتين تضمان العديد من الكليات. فقد بلغ عدد الكليات في جامعة صنعاء (٨) كليات رئيسية هي: التربية، الشريعة والقانون، الآداب، العلوم، التجارة والاقتصاد، الطب والعلوم الصحية، الهندسة، الزراعة، بالإضافة إلى (٥) فروع لكلية التربية في كل من تعز، والحديدة، واب، وحجة، وذمار. كما تطور عدد الطلاب والطالبات في جامعة صنعاء من ٦٤ طالباً وطالبة عام ١٩٧٠ إلى ٣١٥١٨ طالباً وطالبة تمثل الإناث منهم ١٧٪ من مجموع الملتحقين.

أما في جامعة عدن فقد بلغ العدد عام ١٩٩٠ (٦) كليات هي: كلية العربية العليا، والزراعة، والاقتصاد، والحقوق، والطب، والهندسة، بالإضافة إلى ثلاثة فروع لكلية التربية في كل من أبين، والمكلا، وصبر. كما تطور عدد الطلبة والطالبات في جامعة عدن من ١٠٣ طالب وطالبة عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٦٦ طالبا وطالبة تمثل الإناث منهم ٢٨٪ من مجموع الملتحقين.

ولقد أدنى إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما بين أعوام ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى البدء بتنويع هياكل التعليم العالي، فقد تم البدء في إعداد دراسات فنية لإنشاء جامعات جديدة هي جامعة حضرموت، وجامعة تعز، كما تحولت الفروع للجامعات الحكومية بعد إلى جامعات مستقلة هي جامعة إب، وجامعة ذمار، وجامعة الحديدة، وذلك فيما بين السنوات ١٩٩٤ – ١٩٩٦.

كما سعت الوزارة، قبل تحويلها إلى قطاع عام ١٩٩٤ في إطار وزارة التربية والتعليم، إلى إعداد دراسات لإنشاء كليات المجتمع، ومنحت تراخيص لفتح كليات وجامعات أهلية استناداً على قانون الاستثمار ولائحة خاصة بالترخيص للكليات والجامعات الأهلية أعدتها الوزارة حددت شروط ومعايير الترخيص. وقد أصدرت الوزارة أول ترخيص عام ١٩٩٣ لإنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا، وتتالى بعد ذلك إنشاء عدد من الجامعات فيما بين الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٦ هي جامعة الإيمان، وسبأ، واليمنية، والأحقاف، والملكة أروى، والوطنية، والعلوم التطبيقية، حيث بلغت ثماني جامعات مع نهاية ١٩٩٨.

ونتيجة لهذه التطورات ارتفع عدد الطلاب والطالبات في العام الدراسي ١٩٨٩ – ١٩٩٠ من ٣٥،٥٧٤ حيث تمثل الإناث حوالي ١٧،٢٪ من مجموع الملتحقين مقارنة بـ ١٣١٦٠٧ حيث تمثل الإناث حوالي ١٨٪ من مجموع الطلبة في العام ١٩٩٦ – ١٩٩٧، كما بلغت نسبة طلبة الجامعات الأهلية ٦،٨٪ في نفس العام.

ولقد استمر التطور الكمي لأعداد الطلبة نتيجة استمرار النمو السكاني، الذي يمثل حالياً نسبة نمو سنوي يقدر بحوالي (٣،٠٢٪)، وتصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وزيادة الطلبة المتخرجين من الثانوية العامة، كما ساعد على ذلك توسع الطاقة الاستيعابية

- ضعف تمويل البحث العلمي مما أدى إلى أن تكون أكثر البحوث المقدمة كتبت لغرض الترقية العلمية وليس لحل معضلات التنمية الاقتصادية للبلاد.
- ضعف التوافق بين البرامج الأكاديمية مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- محدودية قدرة الجامعات على تحقيق وظيفة خدمة المجتمع بفاعلية.
- ضعف العلاقة مع القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية.
- القصور في الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للجامعات.
- غياب الشفافية في استقطاب واختيار وتوظيف هيئة التدريس ومساعديهم.
- غياب ثقافة التعاون والتفاعل بين هيئة التدريس والإداريين وبين هيئة التدريس والطلاب.
- تدهور المعايير والمستويات الأكاديمية.
- الاختلال الكبير في معدل الهيئة التدريسية إلى عدد الطلاب (١ :٧٠) .

الفرص:

- التزام القيادة السياسية والحكومية بدعم ومساندة عملية تطوير التعليم العالي.
- الاستفادة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع هيئات دولية وجهات مانحة في إصلاح وتطوير التعليم العالي.
- الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات وتوظيفها في تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- الرغبة لدى القيادة السياسية والدعم من المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث الريف والحضر في الالتحاق بالتعليم العالي.
- إمكانية تسويق البرامج التي تقدمها الجامعات إقليمياً ودولياً لاستقطاب عدد كبير من الطلاب.
- فتح برامج التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني التي يمكن أن تحسن من التعليم العالي وتخفض تكلفته.
- توسيع التعليم الموازي لزيادة الموارد للجامعات لتحسن برامجها التعليمية.
- إمكانية تحقيق إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي التي ستوفر آلية تحسين دائمة لمؤسسات التعليم العالي.

- امتلاك الجامعات الحكومية، خاصة الجامعات الكبيرة، الحد الأدنى من البنية التحتية، والكادر الأكاديمي والإداري المؤهل القادر على الإسهام في الأنشطة المحلية والدولية.
- يتوفر لأعضاء هيئة التدريس والطلاب كيانات تمثلهم في الجامعات الحكومية.

نقاط الضعف:

- غياب رؤية موحدة وواضحة للنظام التعليمي يتحدد من خلالها أولويات التمويل.
- تشريعات تحتاج إلى مراجعة، وأنظمة إدارية تقليدية، وإجراءات معقدة، وتنسيق سيء، ومركزية شديدة، وتدخلات في اتخاذ القرار.
- ضعف القدرة المؤسسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإعادة هيكلتها لتؤدي المهام المناطة بها بكفاءة وفاعلية.
- غياب الشفافية والمسائلة في معظم مؤسسات التعليم العالي.
- غياب التخطيط الإستراتيجي، حيث تفتقر الجامعات إلى وجود رؤية ورسالة واضحة وأهداف إستراتيجية محددة.
- الحاجة لإعادة هيكلة كليات التربية (٢٨) كلية التي تستقطب حوالي ٤٠٪ من الملتحقين بالجامعات وهي تمثل نموذجاً للنمو غير المخطط في السنوات السابقة وخاصة منذ ١٩٩٠.
- قلة الموارد المالية، ورغم اعتماد الجامعات على الحكومة في تمويلها إلا أنها تتفق مع يقرب من ٧٠٪ من موازنتها الإجمالي على الأجور والمنح الدراسية.
- عدم الاستقلالية المالية، رغم أن القانون يمنح الجامعات الاستقلالية الكاملة، فمخصصات الجامعات تحدد بناء على المفاوضات مع وزارة المالية، وتظل إجراءات الصرف مقيدة بموافقة المدراء الماليين الذين تعينهم وزارة المالية في كل الجامعات اليمنية.
- ضعف المرافق والبنى التحتية، فأغلب الجامعات الحكومية الجديدة، على وجه الخصوص، والجامعات الأهلية تفتقر إلى المكتبات والوسائل التعليمية، والمختبرات والأجهزة وشبكات الاتصالات، وهذا القصور يحد من نسبة الالتحاق في المجالات العلمية والهندسية.
- غياب أنظمة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في كل الجامعات.
- غياب خدمات التوجيه والإرشاد للطلاب

ج. برنامج تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والذي يشمل تنويع مصادر تمويل الجامعات الحكومية (زيادة مصادر التمويل الذاتي)، وتشجيع مساهمة المجتمع في التمويل من خلال تشجيع إنشاء الكليات، والجامعات الأهلية والخاصة عبر برامج التوأمة وغيرها.

د. برنامج تطوير التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع من خلال التركيز على تحسين جودة البرامج التعليمية الحالية، وتوفير الفرص لتنمية قدرات الهيئة التدريسية في مجالات مراجعة وتطوير البرامج الدراسية الحالية، وتنويع أساليب التعليم والتعلم، واستخدام تقنيات المعلومات في التعليم، وتطوير برامج التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وتحسين المكتبات الجامعية، وإدخال أنظمة تقييم الجودة (ضمان الجودة) باستخدام أدوات التقييم الذاتي، وتشجيع البحث العلمي من خلال توفير البنية التحتية له، وتوفير التمويل القائم على التنافس للأفراد والمجموعات، وتهيئة السبل أمام أعضاء هيئة التدريس للإنخراط في مشروعات تتعلق بخدمة المجتمع.

٢) دعم الجامعات على إعداد إستراتيجيات خاصة بها وذلك بمساعدة الجامعات على تطوير رؤية، ورسالة، وأهداف إستراتيجية لكل منها، وبما يمكن كل منها من أن تتميز بجوانب معينة ترتبط بالبيئة (المحافظة أو المحافظات) التي توجد فيها، والتي تعني بالعمل على خدمتها بحيث يقل التكرار للبرامج الدراسية إلا لما هو ضروري، ويزداد التكامل بين الجامعات لتكون كلا موحداً هو نظام التعليم العالي في اليمن.

٣) إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة. لقد أنجزت أغلب الدراسات المتعلقة بإنشاء المجلس، كما تم إعداد أدوات التقييم الذاتي التي ستطبقها الجامعات كمرحلة أولى، كما سيتم إنشاء المجلس قريباً.

٤) دعم مركز تقنية معلومات التعليم العالي والمعني بإنشاء شبكة المعلومات، وإدارتها، وتشغيلها، وصيانتها. وقد بدأ المركز في العمل بداية من شهر أكتوبر ٢٠٠٧ ومن أهم الأنشطة التي سيقوم بها:

- تهيئة معامل تدريب في كل جامعة حيث سيتم توفير التجهيزات اللازمة لها خلال الثلاثة الأشهر القادمة.
- تدريب الكوادر الفنية والإدارية (تدريب المدربين) والذين سيتولون تدريب أعضاء هيئة التدريس والفنيين والعاملين في جميع الكليات بالجامعات.
- تأهيل مراكز الحاسوب في الجامعات لتدريب الطلاب على المهارات الأساسية لتقنية المعلومات والتي من المتوقع تنفيذها خلال العامين القادمين.

- فرص الحصول على دعم إقليمي ودولي لتطوير مؤسسات التعليم العالي.

التحديات:

- ازدياد معدل النمو السكاني الذي يقرب من ٣،٠٢٪ سنوياً الذي سينتج عنه تضاعف عدد السكان بحلول عام ٢٠٢٠ .
- من الصعب أن تظل الحكومة هي الممول الوحيد للتعليم العالي أو أن تقبل زيادة ميزانيته في المستقبل، الأمر الذي سيحد من نمو التعليم العالي وتطوره.
- استمرار تمويل الدولة للتعليم الجامعي الحكومي في الوقت الذي يزداد فيه التوجه نحو الخصخصة.
- مغادرة أعداد من هيئة التدريس المؤهلة للعمل في الخارج نتيجة لضعف الأجور في الداخل.
- مقاومة الجهود التي تسعى للتغيير والإصلاح والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.
- ينبغي ألا يعول كثيرا من بقاء دعم الجهات الدولية والمانحين لفترة زمنية طويلة.
- انخفاض الولاء والانتماء لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي وضعف الروح المعنوية عندهم نتيجة انخفاض الأجور والمرتبات القائمة على عدم التنافس الأمر الذي سيؤدي إلى هجرة العقول.

ثانياً: برامج ومشاريع إصلاح وتطوير التعليم العالي في اليمن

١) إعداد إستراتيجية للتعليم العالي حددت المسار المستقبلي لتطوير التعليم العالي

- استندت الإستراتيجية إلى تقييم للوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي لشارك في إعدادها كل ذوي العلاقة.
- وضعت الإستراتيجية الرؤية، والرسالة، والأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي.
- تم ترجمة الإستراتيجية إلى خطة عمل تنفيذية وصنفت على شكل أربعة برامج هي:

أ. برنامج الإدارة أو تطوير القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني والمؤسسي.

ب. برنامج تنويع مؤسسات التعليم العالي أفقياً ورأسياً، واستحداث برامج دراسية جديدة تتطلبها احتياجات التنمية، وسوق العمل.

- إعادة البناء المؤسسي والإداري للوزارة في ضوء الرؤية والرسالة والمهام والمسئوليات الجديدة.
- توفير المساندة والدعم للإدارات المستحدثة بما في ذلك إعداد ووضع أنظمة إدارية جديدة ونظم معلومات الإدارة، وإدارة الموارد البشرية، وكذلك الأدلة والمراجع الإدارية.
- تحفيز وتقوية وإقامة علاقات مؤسسية (بمسارات داخلية وخارجية أفقياً ورأسياً) بين الأطراف والجهات المعنية ذات العلاقة والمهتمة بتحسين التعليم العالي في اليمن.

• بناء القدرات:

- رسم وتنفيذ خطة لرفع كفاءات موظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتمكين الوزارة من الاضطلاع بمسؤولياتها وأداء الدور والمهام الجديدة بثقة عالية.
- إجراء تقييم مرحلي احتياجات التدريب وتنفيذ خطة تدريب تغطي المتطلبات بما ينسجم مع ما تم تطويره من أنظمة وبنى مؤسسية.
- التنسيق والإشراف على التدريب الذي تم توفيره عبر اتفاقية برنامج المنح الهولندي (NFP) متعددة السنوات.
- توفير التدريب داخلياً وخارجياً من خلال دورات عامة وتدريب أثناء العمل وكذلك برامج تدريب يتم تحديدها وانتقاءها لأغراض محددة.

١١) المشروعات التطويرية الأخرى التي سعت الوزارة للحصول على تمويل لها ويتم تنفيذها حالياً في الجامعات وبتمويل الحكومة الهولندية (مؤسسة نوفيك):

• مشروع دعم تدريس العلوم الطبية باستخدام حل المشكلات PBL والذي تم تنفيذه في كلية الطب بجامعة حضرموت.

• مشاريع يجري تنفيذها حالياً في كل من جامعتي صنعاء وعدن لاستحداث دبلومات دراسات عليا وبرامج ماجستير نوعية في مجالات (إدارة الموارد المائية، برنامج الماجستير في الإدارة العامة MPA، وبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA، وبرنامج الدبلوم العالي في النوع الاجتماعي) والتي تنفذ جميعها بالمشاركة مع جامعات هولندية.

• مشاريع برامج ماجستير جديدة بالتعاون مع جامعات هولندية يجري الإعداد لإنشائها في مجالات تقنية المعلومات، الإدارة الصناعية، اقتصاديات الموانئ في كل من جامعتي تعز وعدن.

- الإشراف على إنشاء البنية التحتية لتقنية المعلومات في الجامعات حيث سيتم بدء العمل في كل من جامعة صنعاء، عدن، تعز، خلال العام ٢٠٠٨.
- إدخال نظام المكتبات الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد اعتبارا من مارس ٢٠٠٨.

٥) تم البدء بالتأهيل المهني للقيادات الأكاديمية على مستوى الجامعات (رؤساء الجامعات ونوابهم والأمناء العاملين فيها)، كما بدء التنفيذ على مستوى الكليات (عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام في جامعة ذمار) ومن المتوقع التنفيذ في الجامعات الأخرى وفقاً للجدول التنفيذي للتدريب بنهاية شهر مايو ٢٠٠٨

٦) استكمال تنفيذ مشروع تطوير البرامج الدراسية الحالية في كليات الطب، والتربية، والتجارة والاقتصاد بجامعتي صنعاء وعدن.

٧) مشروع التنمية المهنية لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس خلال العام ٢٠٠٨ وسيشمل التدريب مجالات:

- المهارات اللغوية (لغة إنجليزية).
- تطوير مهارات التدريس وتنويعها.
- تطوير القدرات البحثية.
- استخدام تقنية المعلومات.

٨) تطوير أنظمة إدارة المعلومات وقواعد البيانات EMIS وتوفير التجهيزات اللازمة للجامعات (والذي يتم تنفيذه حالياً عبر الجهة الاستشارية جامعة ديفلت التكنولوجية هولندا).

٩) إنشاء نظام المكتبات الإلكترونية وتوفير التجهيزات اللازمة وتطوير مهارات العاملين في مكتبات كليات التربية والتجارة والطب في كل من جامعتي صنعاء وعدن و(وتنفذه حالياً الشركة العربية للأنظمة الحديثة بالمملكة العربية السعودية) وبالتنسيق مع مشروع المكتبات الإلكترونية والتعليم الإلكتروني المذكور سابقاً والذي سيشمل جميع الجامعات.

١٠) البدء بتنفيذ مشروع إعادة هيكلة وزارة التعليم العالي والذي يشتمل على مكونين رئيسين هما:

- البناء المؤسسي :

- تحديد رؤية ورسالة وأهداف ومهام واضحة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- توفير الدعم لإعادة هيكلة كليات التربية التي بلغ عددها (٢٨) كلية لتتحول إلى كليات تطبيقية متنوعة التخصصات بجانب التخصص التربوي وبما يتناسب مع احتياجات المحافظات التي توجد بها هذه الكليات.
- دعم مركز تقنية معلومات التعليم العالي والمعني بإنشاء شبكة المعلومات، وإدارتها، وتشغيلها، وصيانتها لكي يساعد الجامعات على دخول عصر المعلوماتية، والتوسع في استخدام تقنية المعلومات في الإدارة، والتعليم والتعلم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع لكي يساعد الحكومة على تحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية بفاعلية واقتدار في المستقبل القريب.
- اختيار رؤساء الجامعات على أساس القدرة والكفاءة وإدخال نظام المباراة والمنافسة بين المتقدمين لرئاسة الجامعات وفق معايير تتسم بالشفافية لتحديد الكفاءة العلمية والقدرة الإدارية للمتقدمين.
- التوسع في التأهيل المهني للقيادات الأكاديمية على مستوى القيادات العليا في الجامعة، وعلى مستوى الكليات، وعلى مستوى الأقسام العلمية.
- التوسع في دعم وتمويل برامج التنمية المهنية لرفع كفاءة هيئة التدريس بشكل يكفل تحسين أدائهم، وتطوير البرامج الدراسية التي ينفذونها.
- إعداد برنامج طموح لإعداد حوالي ٣،٠٠٠ عضو هيئة تدريس جديد في أرقى الجامعات الدولية (في أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم) تتمكن الجامعات في المستقبل من أن تحافظ على حيويتها، وتهيئة الاقتصاد اليمني للمنافسة في عالم اليوم.

وضع نظام خاص لأجور ومرتبات أعضاء هيئة التدريس يساعد على اجتذاب الكفاءات، والاحتفاظ بها، والاستفادة القصوى منها لتتفرغ للعلم والتعليم والبحث بدلات من البحث عن فرص إضافية للدخل عبر التعليم في الجامعات الأهلية، أو في الحكومة، والقطاع الخاص.

- مشروع تطوير مدرسي العلوم في كليات التربية وتطوير برامج العلوم الأساسية (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء) والذي يجري تنفيذه في كليات التربية وكليات العلوم بجامعات صنعاء، ذمار، الحديدة.

ثالثاً: التوصيات

سعت الورقة لتقديم لمحة سريعة عن الجهود التي تبذلها الوزارة مع الجامعات لتطوير وتحديث التعليم العالي في إطار التمويل المقدم من الحكومة والتمويل الذي عملت الوزارة على الحصول عليه في إطار مشروع تطوير التعليم العالي الممول بقرض من البنك الدولي، حيث تمكنت الوزارة من الحصول على دعم من الحكومة الهولندية، ومن الصين، وقريبا من الفرنسيين في مجالات تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية، وذلك بالإضافة إلى الدعم والتمويل المقدم كمنح أو قروض في مجال استكمال البنية التحتية للجامعات من الدول الشقيقة والتي نأمل أن تتنامى لبناء تعليم عال متميز ومتطور وفيما يلي بعض أهم التوصيات:

- أن تعمل الحكومة على تشكيل مجلس التعليم العالي الذي يوحد السياسات التي تنتهجها الوزارات ذات العلاقة بالتعليم العالي وخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وينسق جهود وزارات التعليم في إطار رؤية إستراتيجية متكاملة ومستقبلية عامة للدولة والمجتمع تعظم الفوائد من الإنفاق على التعليم وفق أولويات واضحة وملزمة، وتوثق صلته باحتياجات التنمية وسوق العمل.
- أن تعمل الحكومة على توفير أراض في المدن الرئيسية تتوفر فيها البنية التحتية تمنح المستثمرين الجادين لإنشاء الكليات، والجامعات شريطة أن يبدأ البناء خلال عامين من الحصول على الأرض، وأن ترتبط الكلية أو الجامعة بكلية أو جامعة دولية مرموقة تدرس برامجها، وتخضع لنفس شروط الجودة للجامعة الخارجية، وتوفر الدعم المالي لهذه الجامعات لتنمو على المدى البعيد في الاتجاه الذي يخدم المجتمع وخاصة في المجالات العلمية والتقنية، ويقلل من حاجة الحكومة للإنفاق المتزايد على التعليم العالي.
- التوقف عن إنشاء جامعات جديدة بدون دراسة مسبقة ومتأنية، وأن تكون الجامعات الجديدة نوعية تخصصية، والتركيز عموماً على إنشاء كليات مجتمع تحوي تخصصات عديدة تتطلبها المحافظات، أو كليات جامعية متنوعة التخصصات تخدم احتياجات فعلية وبجودة عالية.